أنباء سارة عن اقتصاديات مجلس التعاون

«الوطني»: المشاريع في دول الخليج تعاود انتعاشها

البنك الوطني

■ الحكومات الخليجية بدأت الإعلان عن خطط التنمية

■ من المفترض أن تكون قيمة المشاريع وصلت إلى 358 مليار دولار

اشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الاخير لدول الخليج إلى ان المشاريع الكبرى تشهد انتعاشا جديدا هذه الفترة، وهو ما يعتبر بالأنباء السارة بالنسبة لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

وهذا يذكر بان الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت فيه دول الخليج حتى اندلاع الأزمة المالية في عام 2008 كان قد صاحبه مشاريع تنمية كبرى في مختلف القطاعات التي تشمل النفط والعقارات والسياحة والبتروكيماويات والصناعة. إلا انه عندما بدات الأزمة في التاثير على المنطقة، تاجلت العديد من هذه الخطط الطموحة، او اعتبرت غير مجدية ومن ثم تم إلغاؤها.

ومع اتجاه القطاع الخاص إلى خفض النفقات، وضعف الميل للاستثمار، سعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ولو بدرجات متفاوتة، إلى دعم اقتصاداتها.

وقد اعلنت دول الخليج عن خطط تنمية كبيرة في مختلف القطاعات وعلى راسها الإسكان والرعاية الصحية والطاقة؛ وقد جاء ذلك اعتمادا على الفوائض المالية التي تراكمت خلال فترة ازدهار النفط. وتقوم قاعدة بيانات المشاريع التابعة لمجلة «ميد» The Middle East Economic Digest MEED بمتابعة ابرز مشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع الصناعي في المنطقة.

عودة نشاط المشاريع

ورأى البنك الوطني انه من المفترض ان تكون قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2012 قد وصلت إلى 358 مليار دولار امريكي، اي بما يشكل اكثر من 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للمنطقة، كما تعادل هذه القيمة أربع اضعاف قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في العام 2005.

وكانت قيمة المشاريع التي تم ترسيتها قد بلغت ذروتها في العام 2008 عند 311 مليار دولار امريكي، اي في العام الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وفي العام 2010، بدات حكومات المنطقة في الإعلان عن خطط التنمية في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي ودفع الطلب المحلي، وذلك ارتفعت المشاريع التي يتم ترسيتها مجددا، وهو ما يفسر الذروة الحالية.

وكانت معظم المشاريع التي تم ترسيتها تتركز في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة 43 في المئة و40 في المئة من إجمالي مشاريع المنطقة.

وقال البنك الوطني انه قبل اندلاع الأزمة في العام 2008، لم تكن قيمة المشاريع التي يتم ترسيتها آخذة في الارتفاع فحسب، بل كانت المشاريع الضخمة تحظى بالرواج ايضا.

فقد بلغ متوسط حجم المشاريع 909 ملايين دولار امريكي في العام 2008، مقارنة مع 356 مليون دولار امريكي في العام 2005.

إلا انه منذ ذلك الوقت، اخذ حجم المشاريع التي يتم ترسيتها في الانخفاض، وقد بلغ متوسط حجمها في العام 2012 نحو نصف مليون دولار امريكي، فقد ادت الظروف الاقتصادية المتدهورة وضعف الميل إلى الاستثمار إلى تحويل الاهتمام بعيدا عن المشاريع الطموحة جدا نحو المشاريع الاصغر حجما نسبيا والاكثر واقعية.

ولكن حتى إذا كان المستثمرون ما زالوا يسعون نحو تلك المشاريع الضخمة، فإنهم لن يتمكنوا على الارجح من العثور على التمويل، وذلك في ضوء ازمة الائتمان وغياب الثقة الذي نتج عن الازمة في ذلك الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دبي التي تعتبر معقل العديد من تلك المشاريع الضخمة قد تاثرت تاثرا كبيرا بالأزمة، وبالتالي تم تاجيل او إلغاء العديد من مشاريعها.

جدير بالذكر رغم ذلك ان صغر حجم المشاريع او قصر مدتها مقارنة بالاوضاع السابقة قد يرجع ايضا إلى التغير في طريقة الإعلان عنها؛ إذ إن بعض المشاريع الكبرى يجري في الوقت الحالي الإعلان عن كل مرحلة منها على حدا.

ولحظ البنك الوطني ان الإمارات تستحوذ على اكبر حصة من نشاط المشاريع في المنطقة. فمنذ العام 2005، بلغ متوسط حصتها من المشاريع التي تم ترسيتها في دول الخليج 38 في المئة، وهو ما يجعلها في هذا الإطار على المملكة العربية السعودية التي تعد صاحبة اكبر اقتصاد في الخليج. وبالتالي، فإن ذلك يؤكد مكانتها الرائدة خليجيا في جذب استثمارات الرأسمالية.

إلا انه في العام 2011، تراجع ترتيب الإمارات إلى المرتبة الثالثة بعد السعودية وقطر، إذ بسبب الأزمة المالية عام 2008/2009، اصبح القطاع الخاص حذرا من الاستثمارات الجديدة، كما جمّد المشاريع التي سبق التخطيط لها. وفي المقابل، تعهدت كافة حكومات دول الخليج بدعم اقتصاداتها، واعلنت الواحدة تلو الأخرى برامجها التنموية التي تمتد لعدة سنوات. وقد حظيت السعودية وقطر بالزيادة مقارنة بنظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الخطط الموضوعة وربما التنفيذ ايضا.

مسح يظهر تسارع نشاط الشركات السعودية في ديسمبر

اظهر مسح امس تسارعا في نمو انشطة القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية الشهر الماضي وذلك من ادنى مستوى في عام سجله في نوفمبر.

وارتفع مؤشر ساب انش.اس.بي.سي السعودية لمديري المشتريات إلى 58.9 نقطة على أساس معدل في ضوء العوامل الموسمية في ديسمبر من 57.0 في نوفمبر عندما تراجع تحت وطأة عطلات عامة طويلة.

وتنبيء اي قراءة فوق الخمسين نقطة للمسح الذي يشمل اكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص بتوسع في انشطة الشركات وتشير اي قراءة دون الخمسين إلى حدوث انكماش.

وزاد نمو الناتج إلى 62.6 نقطة في ديسمبر من 60.2 نقطة في الشهر السابق في حين تسارع نمو الطلبيات الجديدة إلى 67.3 من 64.0. وزادت طلبيات التصدير الجديدة باسرع وتيرة لها في 17 شهرا.

وزاد التوظيف باسرع إيقاع في ثلاثة أشهر في حين تباطأ معدل تضخم أسعار المدخلات بشكل طفيف.

وتشهد السعودية طفرة اقتصادية بفضل ارتفاع أسعار النفط وإنفاق حكومي مكثف. وبحسب تقديرات رسمية اولية نما الناتج المحلي الإجمالي 6.8 في المئة العام الماضي.

ارتفاع الإيرادات العامة لأبوظبي خلال 2011 بنسبة 41 في المئة

كشفت احصاءات عن ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة لإمارة ابوظبي خلال العام 2011 بمقدار 41 في المئة فضلاً عن التغير الملحوظ في مساهمة الإيرادات البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة للإمارة.

وذكر الفصل السادس من التقرير الاقتصادي لإمارة ابوظبي 2012 الذي أصدرته دائرة التنمية الاقتصادية – ابوظبي ان نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة للامارة بلغت في العام 2011 حوالي 90.6 في المئة لتقترب من المستويات التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية العالمية. وأوضح التقرير أن ذلك يمكن تفسيره في ضوء التحسن المستمر في أسعار النفط العالمية خلال العامين الماضيين حيث كان المتوسط العالمي لسعر برميل النفط قد إرتفع من 79.5 دولار للبرميل في عام 2010إلى نحو 109.5 دولار للبرميل في عام 2011 بنسبة زيادة بلغت حوالي 37.7 في المئة. وذكر التقرير انه في ضوء الرؤى الإستراتيجية الطموحة لحكومة أبوظبي الرامية إلى بلوغ أعلى مستويات التميز في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبما يسهم في بناء بيئة استثمارية متطورة ومجتمع آمن من اجل إرساء دعائم التنمية المستدامة لاقتصاد متفتح دوليا ومنافس عالميا تبرز أهمية المتابعة الدورية لأبرز اتجاهات المالية العامة للإمارة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لوضع تلك الرؤى والتطلعات الحكومية موضع التنفيذ.

واشار التقرير إلى انه من منطلق الحرص على توفير المتطلبات والموارد المالية للشروع في توظيفها ضمن المجالات والمشاريع التي تحقق أفضل النتائج وفق معايير قياسية لأداء الحكومي المتميز بادرت دائرة المالية – ابوظبي إلى صياغة رؤية إستراتيجية جديدة 2011–2015 تمثلت في بناء إطار مالي متطور وفق المعايير والممارسات الدولية المتطورة وصياغة سياسة مالية سليمة لتسهيل تحقيق مبادرات جميع الدوائر والهيئات الحكومية في ابوظبي.

وورد في الفصل السادس من التقرير أن الزيادة في مساهمة الإيرادات البترولية خلال عام 2011 جاءت على حساب التراجع في مساهمة الإيرادات الأخرى لاسيما التراجع الملحوظ في نسبة مساهمة الإيرادات الرأسمالية التي تراجعت عن اعلى مكاسبها المسجلة ضمن هيكل الإيرادات الحكومية للإمارة خلال عام 2010 والبالغ 10 في المئة لتسجل نسبة مساهمة بلغت 2.9 في المئة خلال عام 2011 بينما تراجعت مساهمة إيرادات الدوائر الجارية من 7.3 في المئة في عام 2010 إلى 6.5 في المئة في العام 2011.

للاستفادة من 2.2 مليون طن من النفايات سنويا

«استدامة» تعزز صناعة إعادة التدوير في الكويت بمزيد من التعاقدات

أعلنت شركة استدامة القابضة المتخصصة في حلول البيئة وإدارة النفايات أنها نجحت في توقيع العديد من العقود والاتفاقات لتقديم خدماتها وحلولها البيئية المتطورة لكبريات الشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية والأهلية في الكويت وخارجها خلال العام 2012 وذلك بما يعزز من جهودها لتطوير صناعة إعادة التدوير والحفاظ على البيئة من التلوث.

وأشار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لاستدامة خالد محمد المطوع في بيان صحفي أن برنامج «green steps» الذي تقدمه الشركة لحلول جمع النفايات وإعادة التدوير، شهد إقبالا من قبل العديد من الجهات الحكومية المرموقة والشركات بمختلف انواعها وخصوصا الشركات العقارية المالكة للأبراج التجارية وكذلك الشركات العاملة في قطاع الخدمات بمختلف انشطته وذلك إلى جانب العديد من مؤسسات القطاع الأهلي وجمعيات النفع العام.

وشدد المطوع على ان البرنامج يساهم في تقليص حجم الأضرار الناتجة عن الغازات التي تنبعث من النفايات في حال التعامل معها بالطرق التقليدية، وذلك للمساهمة والحد من المشاكل الصحية والبيئية التي تسببها هذه الإنبعاثات، مشيرا إلى أن استدامة قررت التوسع في تقديم خدماتها في هذا المجال وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البيئية في الكويت والخليج وللحد من الآثار السلبية لعدم معالجة النفايات على البيئة.

وتوقع أن يشهد الذي تقدمه الشركة إقبالا واسعا في الكويت والخليج والمنطقة بفضل بدء ارتفاع مستوى الوعي بقضايا البيئة وأهميتها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية إضافة إلى إدراكها لأهمية تنمية المسئولية المجتمعية لاسيما وان قضية النفايات في الكويت باتت تمثل خطرا على البيئة مع ارتفاع حجمها إلى نحو2.2 مليون طن سنويا بمعدل 6000 طن يوميا خصوصا مع خطورة استمرار الطرق التقليدية للتخلص منها بالدفن او الحرق وما ينجم عن ذلك من انبعاث الغازات السامة.

وكشف المطوع عن أن التوسع في صناعة إعادة التدوير سيقلل من المساحات المستخدمة كمكبات للنفايات خصوصا بعدما زادت تلك المساحات عن 3 في المئة من إجمالي مساحة الأراضي في الكويت فضلا عن إضرارها بنحو 5 في المئة أخرى من مساحة الأراضي المحيطة للمكبات كونها مناطق غير صالحة للاستخدام بسبب التأثيرات البيئية الضارة عليها.

خالد المطوع

■ خالد: نتوقع انضمام مؤسسات أخرى لبرنامج «green steps» مع انتشار الوعي البيئي في الكويت

وأوضح المطوع أن استدامة نجحت في دخول العديد من المشروعات الطموحة والمتنوعة في الكويت وخارجها بل وتمكنت من كسب ثقة العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة بما يعزز من إمكانية نجاح خططها بأن تكون واحدة من أهم الشركات البيئية المتخصصة في حلول إدارة وإعادة تدوير النفايات والاستشارات البيئية والصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضاف أن برنامج «green steps».. يمكن الشركات المستفيدة منه من الحد من انبعاثات الكربون عن طريق إعادة توجيه نفاياتها لمرافق إعادة التدوير المعتمدة وكذلك من خلال تدريب وتوعية عدد من موظفيها لاتخاذ تدابير إضافية لتحقيق أقصى قدر من الفرص لإعادة التدوير كجزء من جهد متواصل للمساعدة في إنقاذ البيئة الخضراء، وحفظ الطاقة، والحد من تاثيرها على البيئة.

وشدد على أهمية حماية البيئة في الكويت وتشجيع صناعة إعادة التدوير في مختلف المجالات داعيا الشركات والمؤسسات المختلفة على تعزيز التزاماتها تجاه البيئة بالتعاون مع الشركات المتخصصة والرائدة في حلول البيئة وإعادة التدوير وتعميم التوعية البيئية لتشمل بقية القطاعات في الكويت.

وأشار إلى أن استدامة وبموجب البرنامج قامت بتدريب عدد كبير من العاملين في المؤسسات داخل الكويت ما فيهم عاملي النظافة على الحلول البيئية المختلفة، وتقديم مقترحات وحلول بشان القضايا البيئية ذات الصلة بل وحثهم على تطبيق تلك الإجراءات فيما يتصل بنفاياتهم المنزلية.

«توب العقارية»: إنجاز وتسليم 45 فيلا في «ميلتون كينيز» ببريطانيا

بهربهاني وفرح يتسلمان المنزل من القدومي وهيل

اعرب العضو المنتدب لمجموعة توب العقارية وليد القدومي عن ارتياحه لتلالية السلسة والميسرة التي سارت عليها عملية تسليم البيوت لملاكها الجدد من الكويت وقطر والتي تنفذها مجموعة باريت هومز العقارية في منطقة ميلتون كينيز ببريطانيا والتي شهدت حتى نهاية العام الماضي انجاز وتسليم 45 فيلا وبيت، واضاف القدومي والذي اشرف على عمليات التسليم أن روح التعاون والتجاوب كانت السمة السائدة بين الشركة المطورة والملاك الجدد الذين اعربوا عن ارتياحهم وسعادتهم بانتهاء تنفيذ بيوتهم في الوقت المحدد ومطابقتها للمواصفات التي تم الاتفاق عليها، واضاف القدومي بان ما يميز هذه المشاريع بالاضافة الى كونها في مواقع حيوية في المدينة وقربها من محطة القطار ووسط المدينة والمجمعات التجارية، هو هذا العدد المميز من العائلات الكويتية والقطرية التي تقطن قلل المشروع والتي تشكل بحد ذاتها ميزة مضافة للمشاريع كونها تخلق حالة من الجيرة المناسبة للجميع وتعزز من حالات التواصل الاجتماعي

تقرير: مشاريع البنية التحتية تضع السعودية في مراتب متقدمة عالمياً

المملكة احتلت المركز 11 عالميا كأفضل أسواق مشاريع البنية التحتية

احتلت السعودية المرتبة الـ11 عالمياً، كأفضل أسواق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وفقا لتقرير جديد صادر عن مؤسسة اي سي هاريس الاستشارية العالمية.

ويصنف المؤشر الخاص في البنية التحتية، 40 دولة وفقا للسهولة التي تمكن المقرضين من تأمين العائد على التمويل التي يقدمونه لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق داخل قطاعات النقل والطاقة والمرافق العامة.

ووجد التقرير أن مستوى المخاطر التي تواجه المستثمرين في المملكة والشرق الأوسط كان منخفضا نسبيا، في ظل المستويات العالية من دخل للفرد وانخفاض الضرائب والدعم الحكومي القوي لمخططات البنية التحتية على نطاق واسع، وهي ثلاثة من العوامل الأساسية التي تساعد في الحد من المخاطر وبناء الثقة الحقيقية داخل مجتمع المستثمرين.

وأصبحت المملكة ومنطقة الشرق الأوسط الوجهة المفضلة للمستثمرين وأصحاب الأموال، الباحثين عن عائد ثابت وموضع ثقة من رأس المال الذي يستثمرونه في مشاريع البنية التحتية.

وقال رئيس قسم البنية التحتية والصناعة والمرافق العامة بالشرق الأوسط في «اي سي هاريس» البستير كيرك إن سوق المملكة تعتبر سوق منخفضة المخاطر بالنسبة للمستثمرين في مشاريع البنية التحتية.

وأضاف أن لدى المملكة خطط طموحة لتحسين بنيتها التحتية بشكل خاص خطوط السكك الحديد في جميع انحاء البلاد وتوليد الطاقة وشبكات التوزيع.

وترجح اي سي هاريس بقاء النمو الاقتصادي والسكاني الذي يلبي الطلب على أصول جديدة، قويا ومرتفعا خلال السنوات المقبلة.

ومع الطفرة الكبيرة للمملكة في سوق الإنشاءات توقع بنك اوف أمريكا ميريل لينش أن تقود السعودية النمو في قطاع البنى التحتية والإنشاءات في المنطقة خلال السنوات الـ15 القادمة.

وأضاف أن سوق البنى التحتية والإنشاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يعتبر أحد الأسواق الجذابة في العالم، نظرا لحجمه الكبير، متوقعا أن يمثل هذا السوق 12 في المئة من حجم أسواق البنى التحتية والإنشاءات في الدول الناشئة و4.4 في المئة في العالم أجمع.

واشار التقرير إلى أن المملكة مرشحة لأن تكون الرائدة في إنفاقها على قطاع البنى التحتية والإنشاءات في المنطقة نظرا لسعيها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية كالعمل والسكن والتعليم وغيرها.

وسجل القطاع نموا بنسبة 177 في المئة في السعودية في 2012 مقارنة بالعام الذي قبلة وفقا للتقرير بالإضافة إلى انه يمثل حصة 46 في المئة من المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 2012 و2013 والتي تعادل قيمتها الإجمالية 448 مليار دولار.